

لا مجال لإبطال قرارات قيس سعيد من قبل المحكمة الإدارية

الرئيس التونسي يمضي في تفعيل إجراءاته لرسم مستقبل البلاد



قرارات تثير مخاوف المعارضة

كما ينص الفصل ذاته على أن "مجلس نواب الشعب يعتبر في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة، وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة".

وينص أيضا على أنه "بعد مُضي ثلاثين يوما على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يُعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلاثين من أعضائه البت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه، وتصرح المحكمة بقرارها علانية في أجل أقصاه خمسة عشر يوما".

وبناء على ما سبق يوضح القاضي التونسي أحمد صواب أنه بإمكان نواب البرلمان رفع دعوى قضائية للطعن في القرارات، ولكن لن يتم قبولها.

واختصاصات مجلس نواب الشعب، بل يفرض وبصريح النص وبما لا يقبل أي تاويل أن يبقى بحالة انعقاد دائم".

واستطرد "الفصل 80 من الدستور لا يعطي لرئيس الجمهورية صلاحية تمديد العمل بأحكامه، ولا يعطيه صلاحية رفع الحصانة عن أعضاء مجلس نواب الشعب المنتخبين".

وينص الفصل 80 من الدستور على أن "لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن أو أمن البلاد أو استقلالها يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويُعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب".

وائتلاف الكرامة من أشد المناوئين للرئيس سعيد وهو يعارض بشدة إعلانه التدابير الاستثنائية وقراره تجميد اختصاصات البرلمان.

ودعا النائب عن الائتلاف سيف الدين مخلوف، الذي صدرت في حقه بطاقة إيقاف، جميع النواب والمحامين والأحزاب والمنظمات والجمعيات إلى رفع قضايا ضد قرار تعليق أعمال البرلمان أمام المحكمة الإدارية.

وعبر عن مساندته "رفع دعوى تجاوز السلطة أمام المحكمة الإدارية بهدف إلغاء هذا الأمر"، كما أعرب عن مساندته طلب تاجيله ثم إيقاف تنفيذه.

واعتبر أن الفصل 80 من الدستور، الذي اعتمده قيس سعيد في قراراته، "نص إجرائي واضح وصريح ولا يقبل أي تاويل، ولا يعطي لأحد سلطة تعليق أعمال

الصلح الجزائري الذي قدمه الرئيس سعيد لا يمكن ترميزه ولا ترميز أي مشروع قانون في ثوب تدبير استثنائي باستغلال الوضع الاستثنائي الذي يمنع مناقشته من المعارضة والقوى الحية في المجتمع.

وتختص المحكمة الإدارية بفض النزاعات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات الحكومية بون التدخل في القرارات السيادية، مثل تلك الصادرة عن الرئاسة، وفق ما تعرّف به المحكمة نفسها عبر صفحتها الرسمية.

وقدم الرئيس سعيد مشروعا للصلح الجزائري خاصا برجال الأعمال التونسيين المدينون للدولة، وفتح قضايا سابقة بحق عدد من النواب من بينهم نواب الائتلاف الكرامة اليميني، حليف حركة النهضة في البرلمان.

يبحث معارضو الرئيس التونسي قيس سعيد عن أي فرصة قانونية متاحة تمكنهم من الطعن في القرارات التي اتخذها مؤخرا والالتفاف على الإجراءات التي رحب بها طيف واسع من التونسيين وإعادة البلاد إلى ما قبل الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

لكنه أوضح أن هذا الأمر الرئاسي صدر وفق الفصل 80 من الدستور التونسي، أي وفقا لظروف استثنائية. وأضاف أن "هناك إجماعا في الفقه والقضاء في القانون المقارن على أن هذه القرارات جاءت في ظروف استثنائية".

وبالتالي فإن "هذه القرارات تندرج في إطار ما يسمى نظرية 'أعمال السيادة'، وهي نوع من الأعمال السياسية مثل قطع العلاقات مع دولة معينة، أو إعلان الحرب، أو الاستدعاء للانتخابات، وبالتالي فهي غير قابلة للطعن".

وقال بلو ح نواب من البرلمان بالجوء إلى المحكمة الإدارية إلى الرئيس التونسي، وهو المختص في القانون الدستوري، نظيره الجزائري عبد المجيد تبون بأنه سيصدر قرارات مهمة قريبا.

وقالت الرئاسة الجزائرية في صفحتها على فيسبوك إن تبون بحث هاتفيًا التطورات في تونس مع قيس سعيد الذي طمأنه بأن "تونس تسير في الطريق الصحيح لتكريس الديمقراطية والتعددية وستكون هناك قرارات هامة عن قريب".

وينتظر التونسيون من الرئيس سعيد تعيين رئيس جديد للحكومة وتقديم خارطة طريق للمرحلة القادمة.

وكان الإعلامي زياد الهاني تقدم في التاسع والعشرين من يوليو الماضي بدعوى للمحكمة الإدارية ضد الرئيس سعيد، معتبرا أن القرارات الرئاسية الأخيرة تمثل خرقا للدستور وتجاوزا للسلطة، متمسكا من المحكمة الإدارية بإلغاء تلك القرارات وإيقاف تنفيذها.

في المقابل اعتبرت عبير موسى، رئيسة الحزب الدستوري الحر، في مقطع مصور عبر فيسبوك أن "الصلح لا يسمح بالحكم بالمراسم ولا يعطي الحق لتمرير مشاريع قوانين أساسية بموجب أوامر رئاسية".

واعتبرت موسى، التي لم تدعم مقترح الطعن أمام المحكمة الإدارية ضد قرارات الرئيس سعيد، أن مشروع

تونس جدلا متناميا من معارضي الرئيس التونسي قيس سعيد حول إمكانية اللجوء إلى المحكمة الإدارية للطعن في قراراته الأخيرة، خاصة بعد أن لاقى هذه القرارات دعما داخليا وخارجيا والتزام قيس سعيد بإصدار قرارات ومراسيم متواترة تنظم الكثير من القطاعات.

وأصدر الرئيس التونسي في الخامس والعشرين من يوليو الماضي قرارات بتجميد أعمال البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه ورفع الحصانة عن جميع نواب مجلس الشعب، ونشرت بالجريدة الرسمية في التاسع والعشرين من الشهر ذاته.

وتضمنت القرارات تعليق كل اختصاصات مجلس نواب الشعب (البرلمان) لمدة شهر ابتداء من 25 يوليو 2021، يمكن تمديده بمقتضى أمر رئاسي وفق ما ينص عليه الفصل 80 من دستور البلاد.



أحمد صواب
قرارات سعيد تندرج ضمن أعمال السيادة وهي غير قابلة للطعن

كما شملت تلك القرارات رفع الحصانة البرلمانية عن كل نواب البرلمان طيلة مدة تعليق أعماله، مع تكليف الكاتب العام للبرلمان بتصرف أعماله الإدارية والمالية.

والأحد الماضي أعلن قيس سعيد -عقب اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية- عن هذه القرارات، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ويتراس النيابة العامة.

ويؤكد القاضي السابق في المحكمة الإدارية للبلاد أحمد صواب أن "ما صدر في الرائد (الجريدة) الرسمي هو أمر رئاسي ويعتبر قرارا إداريا قابلا للطعن لدى المحكمة الإدارية".

الحكومة الليبية تقضي نصف مدة اعتمادها دون ميزانية

كافة بنود الاتفاق العسكري المبرم في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي، إضافة إلى عدم كشف الحكومة عن أبواب الصرف المعتمدة وهو ما لم يحدث سابقا.

وستستمر جولات النقاش بين لجنة المالية بمجلس النواب ولجنة المالية لحكومة الوحدة الوطنية بشأن بعض التعديلات الفنية على مشروع الميزانية المقترحة، وذلك للوصول إلى توافق يؤدي إلى اعتمادها وفقا للتشريعات المالية النافذة، في حين يستبعد مراقبون أن تنتهي أزمة الميزانية في جلسة الاثنين.

ويختلف البرلمان والحكومة حول حجم المخصصات لناب التنمية، إذ يرى النواب أن حجم هذه المخصصات كبير أكثر من اللازم حيث يصل إلى 23 مليار دينار قرقم واحد دون توييب أو توضيح لمواطني صرفها، وهو ما قوبل بانتقادات شديدة نظرا لقصر عمر حكومة الوحدة الوطنية التي ستتحول إلى حكومة تصريف أعمال بعد خمسة أشهر، بالإضافة إلى عدم توفر الظروف الملائمة للبدء في تنفيذ مشاريع تنموية فعلية قبل الانتخابات والانتهاج من توحيد المؤسسات ومنها العسكرية والمصرفية، وتنفي الحكومة

البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر المقبل.

وتصر حكومة الديبة بمسار صعب لحل الأزمات الرئيسية، خاصة أنها لم تحصل بعد على اعتماد ميزانيتها التي تقدر بـ9 مليارات دينار أي ما يعادل (20.57) دولار أميركي، فيما يرجح متابعون أن يلجأ الديبة إلى ما نأدى به عضو مجلس النواب وعضو ملتقى الحوار السياسي زياد نعيم سابقا، وهو تفعيل نصوص الاتفاق السياسي وتقديم ميزانيته إلى المجلس الرئاسي والمصرف المركزي لاعتمادها وطى صفحة التعامل مع البرلمان.

الميزانية، معتبرة أنه "لم يعد مقبولا حجب الميزانية عن الحكومة".

ورأت بوقعيقيص في تدوينة لها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن "الضحية هو المواطن البائس الذي تملونه"، مذكرة نواب البرلمان بأن "من واجبكم رفع المعاناة عنه؛ فهو بين انقطاع الكهرباء المتواصل وبين الساء والإعياء استحالته حياته جحيمًا لا يطاق".

وقالت بوقعيقيص إن حجة الخوف من إهدار المال مردود عليها بتكثيف المتابعة وتفعيل محاسبة الحكومة عبر اللجان المختصة ودوائر الرقابة.

لتمرير الميزانية بسبب عدة خلافات لعل أهمها الخلاف الدائر حول بنود التنمية والتسيير والطوارئ.

ويقول نواب معارضون للحكومة إن خطة المئة يوم التي طرحها الديبة خلال جلسة منح الثقة في مارس الماضي والتي كانت تحتوي على 23 مادة، 83 المئة منها لا تعتمد على الميزانية، لم يتم تنفيذ نحو 95 في المئة منها، بالإضافة إلى ملف المناصب الرئيسية في المؤسسات السيادية الذي لم يتم الحسم فيه بتغلة عدم إقرار الميزانية.

وفي الثالث عشر من يوليو الماضي جرى تعليق المفاوضات بشأن مشروع قانون الميزانية، حيث أرجع بليحوق الأمر إلى احتجاج بعض أعضاء المجلس على عدم توافر النصاب القانوني للتصويت.

وقال إن اللجنة التشريعية والدستورية في المجلس أفتت بضرورة توفر نصاب 120 صوتا موافقا على مشروع قانون الميزانية. وعابت آمال بوقعيقيص -عضو ملتقى الحوار السياسي- على رئيس مجلس النواب والأعضاء في المجلس تأخر اعتماد

طرابلس - قضت الحكومة الليبية برئاسة عبدالحميد الديبية، والتي انتخبت منذ مارس الماضي إلى غاية الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، نحو نصف مدة اعتمادها دون ميزانية، وهو ما يعرقل المسار السياسي في ليبيا وينذر بالعودة إلى نقطة الصفر.

ومن المنتظر أن يعقد البرلمان الليبي الإثنين جلسة للتصويت والبت في مشروع قانون الميزانية العامة للعام المالي 2021، وإصدار قانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واعتماد توزيع الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلاد، والرلد على المجلس الرئاسي بشأن ترشيح رئيس لجهات المخابرات العامة.

وأوضح الناطق الرسمي باسم البرلمان عبدالله بليحوق أنه نظرا لما تقتضيه المصلحة العامة والظروف الحالية ستعجز هذه الاستحقاقات في الجلسة المقبلة وسيتم الوفاء بها بمن حضر الجلسة.

وقتل البرلمان الليبي طيلة ثماني جلسات سابقة في التوصل إلى اتفاق

الجزائر تبحث عودة الرحلات الجوية إلى ليبيا

المحادثات النهائية لإعادة فتح الخط الجوي الرابط بين طرابلس والجزائر العاصمة للاستغلال في مجال نقل السلع والبضائع.

وتراهن الجزائر على الاستقرار في ليبيا لإنعاش اقتصادها المتدهور، وإعادة المبادلات التجارية البرية والجوية بين البلدين، وتعتبر السوق الليبية اليوم سوقا استراتيجية واعدة للجزائر، خاصة بعد التقدم الذي شهده المسار السياسي الليبي.

وبلغ حجم المبادلات التجاري بين البلدين 65 مليون دولار في 2020، منها 59 مليون دولار لصالح الجزائر، مقابل 31 مليون دولار في 2018.

تصل المبادلات التجارية مع ليبيا إلى 3 مليارات في حين لا توجد مؤشرات على أن ليبيا استفادت من علاقاتها التجارية مع الجزائر في ظل تركيزها الكامل على قطاع الطاقة.

الماضي إلى الجزائر، أجرى خلالها محادثات فنائية توسعت في ما بعد لتشمل أعضاء وفدي البلدين.

وفي مايو الماضي زار الديبية الجزائر، وأجرى محادثات مع الرئيس تبون، تناولت قضايا التعاون الأمني والاقتصادي ومسار الحل السياسي في ليبيا.

وأعلنت الجزائر أن مسار الحل السياسي هو السبيل "الوحيد" الكفيل بضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية.

وجرى بحث زيادة التبادل التجاري من خلال فتح المجال الجوي وقرر البلدان تفعيل اتفاقيات للنقل بين البلدين تعود إلى سنة 1970 من خلال رحلات أسبوعية على الأقل بين البلدين، كما يعمل الجانبان على وضع أحر الترتيبات اللوجستية والتقنية، كما يعكفان على استكمال

الجزائر - أعلنت وزارة النقل الجزائرية أن الوزير عيسى بكاي وسفير الجزائر في ليبيا كمال عبدالقادر حجازي، بحثا مسألة عودة الرحلات الجوية إلى ليبيا، تنفيذا لتعليقات الرئيس عبدالمجيد تبون بعد الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي مؤخرا إلى الجزائر.

وقال بيان الوزارة إن المسؤولين تطرقا خلال اجتماع تنسيقي إلى عودة نشاط مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية بين البلدين، والكيفيات العملية والإدارية والتنظيمية لإنجاح ذلك، وكذلك فتح خط جوي بين الجزائر وطرابلس في أقرب الأجل.

وأوضح أن هذه الجهود تأتي في إطار "مساهمة قطاع النقل في توطيد العلاقات الأخوية وتكثيف التعاون بين الدولتين الشقيقتين".

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي، قام بزيارة رسمية الأسبوع

وتابعت متسائلة "هذا الجدال المبالغ فيه حول بند التنمية، ليس من ضمنه التجديد الدوري لمحطات الكهرباء والمياه والاتصالات والصيانة الدورية لشبكة الطرق المتهاكلة؛ لقد عم السلاء ولحقنا الضرر، فما نفع المال إن لم يكن من أجل تحسين جودة الحياة".

ومنذ أشهر تتبع ليبيا مسارا سياسيا برعاية الأمم المتحدة يأمل الليبيون أن يؤدي إلى إنهاء النزاع في بلدهم ويسهم في تحسين ظروفهم المعيشية.

وعانت ليبيا منذ عام 2011 من تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدمير البنية التحتية، حيث صنفتها مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020 واحدة من الدول الأكثر تضررا اقتصاديا بالعمليات الإرهابية على الصعيد الأفريقي.

وأظهر المؤشر الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الاستراتيجي بالتعاون مع الاتحاد الأمريكي لدراسة الإرهاب في جامعة ماريلاند، أن ليبيا تكبدت خسائر تقدر بنحو 492 مليون دولار سنويا جراء العمليات الإرهابية المتكررة، وهو ما يستوجب عمليات تنموية كبرى.

وفي 16 مارس الماضي تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم مجلسا رئاسيا وحكومة وحدة وطنية، مهامها لقيادة



خلافات تحول دون حل أزمة البلاد